

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية

" من المزارع للمستهلك: الأرباح للوسطاء "



مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

شباط 2020

تسليط الضوء على القضية

يشكو الكثير من المواطنين/ات من ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية، ويعتقد الكثيرون أن الأرباح تؤول لصغار المزارعين، سواءً في الشق النباتي أو الحيواني ويحملوهم مسؤولية الغلاء. وحقيقة الأمر أن صغار المزارعين والمستهلكين من محدودي الدخل ومن الفقراء هم ضحايا لمضاربات الوسطاء وتحكمهم بالأسعار. وحتى لا يظلم المزارع الفلسطيني ويتحمل تبعات هذا الغلاء تشير ورقة الحقائق هذه والصادرة عن مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد) إلى بعض مؤشرات حول الاقتصاد الخفي، والذي يديره مجموعة محددة من الوسطاء، حيث أصبح الاقتصاد الفلسطيني أقرب إلى اقتصاد الوكالات، والمرتبب بتصرف سلع الزراعة الفلسطينية أو تلك القادمة من الاحتلال على حد سواء، وهذا ما ترك أثر سلبياً على مجمل الأسعار في السوق الفلسطيني وتحديداً في مجال المنتجات الزراعية.

مؤشرات سريعة

فلسطينياً تراجعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، فمن 36% في السبعينات من القرن الماضي، إلى حوالي 25% في الثمانينات، وفي بداية التسعينات كانت النسبة حوالي 13%، استمرت هذه النسبة في التراجع لتصل حوالي 8.2% في العام 2000، وإلى حوالي 6.1% في العام 2009، وبلغت حوالي 3% في العام 2017، حسب بيانات الحسابات القومية الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني، إلا أنها ارتفعت لتصبح تقريباً 7% في نهاية العام 2019 وفقاً لتقرير جهاز الإحصاء المركزي الأخير حول حسابات القومية الربعية (الربع الثالث 2019).¹

ويعود تراجع مساهمة القطاع الزراعي لعدة أسباب، منها سلب الاحتلال للأراضي الفلسطينية الزراعية عبر سنوات الاحتلال لصالح الاستيطان الصهيوني، والسبب الثاني يعود لعزوف الفلاحين عن الزراعة بسبب دخول أسواق جديدة للعمل والإنتاج، منها سوق العمل في المستوطنات والداخل المحتل بشكل قوي، ومنها سوق العمل في قطاع الخدمات المؤسساتية الحكومية والخاصة الذي توسع بشكل كبير جداً عقب اتفاقية أوسلو على حساب الزراعة والصناعة المحلية،² كما عملت اتفاقية باريس

¹ - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "التقرير الصحفي للحسابات القومية الربعية - الربع الثالث 2019". انظري الرابط التالي:

<https://bit.ly/2tQxOss>

² - مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. "الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين - سلسلة أوراق حول الانتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي". 2019، ص4

الاقتصادية على تكبيل الاقتصاد والإنتاج الفلسطيني وربطه بنويماً باقتصاد الاحتلال، مما أدى إلى استغلال من تقوا كمزارعين ليصبحوا رهن السوق "الإسرائيلي" وسيطرته. في تقرير الجهاز ويعتبر قرار وزير الحرب نفتالي بينت بمنع الفلسطينيين من تصدير منتجاتهم الزراعية إعلان حرب على المزارعين الفلسطينيين وخصوصاً صغار المزارعين، وهم الصامدين في أراضيهم منذ عشرات السنين، ويعملوا وفقاً لإمكانياتهم المحدودة للحفاظ على أراضيهم من الابتلاع الصهيوني لها وسرقتها لصالح المستوطنات.

عملية الإنتاج والبيع

تمر عملية بيع المنتجات من صغار المزارعين لسوق الاستهلاك سواء على مستوى التصدير أو السوق المحلي من حيث التسعير بعدة مراحل، حيث تخرج السلعة بسعرها الأولي من المزارع التي يعمل بها صغار المزارعين، ليحصل عليها الوسيط ويعيد بيعها بالسعر الذي يضعه هو مقابل إما نقل المنتجات أو في حالات ما قد يضاف عليها مدخلات أخرى كالتعليب والتغليف. ومن ثم يتم بيعها في السوق المركزية بسعر الوسيط لتوزع في المحلات التجارية وتباع بسعر التجزئة للمستهلك النهائي، أو أن يتم تصديرها للخارج.

على سبيل المثال، بخصوص الطماطم (البندورة)، تباع من قبل صغار المزارعين بمعدل 25-35 شيقل للكرتونة الواحدة (سعة الكرتونة 8-10 كيلو) أي أن معدل سعر الكيلو الواحد هو من 2.5 شيقل إلى 3.5 شيقل، وعند وصولها للحسبة المركزية تفرغ بصناديق ذات حجم أكبر (سعتها ما بين 18-20 كيلو)، ويباع الصندوق ب 140 شيقل، هذا يعني أن المبلغ يصبح الضعف، وعند البيع بالتجزئة ووفقاً للموسم والطلب والبيع يتراوح سعر الكيلو من 3 إلى 10 شيقل للكيلو الواحد، بمعنى أن الوسيط هو الراح الأكر في هذه العملية.³

أما بخصوص الخيار، والذي يعتبر أكبر سلعة نباتية تصدر من فلسطين بقيمة 31.4 مليون دولار،⁴ فيمر أيضاً بذات العملية من حيث التسعير، فبخصوص الخيار المخصص للتخليل يتعاقد المزارع مع المصانع الكبيرة على بيع الكيلو الواحد بسعر 2.5-2.6 شيقل للكيلو الواحد، ويقوم المصنع بعدها إما ببيع الكمية لمصانع الاحتلال أو بتخليها ثم تصديرها، لكن

³- مقابلة مع مؤيد بشارات - اتحاد لجان العمل الزراعي. أجريت بتاريخ 08\02\2020

⁴- مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية. "الزراعة النباتية الطازجة في فلسطين - سلسلة أوراق حول الإنتاج الفلسطيني المحلي والانفكاك عن الاقتصاد "الإسرائيلي". 2019، ص6.

المصنع يبيع كيلو الخيار القابل للتخليل بـ 4.8 للكيلو الواحد. أما الخيار للاستهلاك الغذائي غير المخلل، يباع الصندوق من صغار المزارعين بمعدل 45-50 شيقل للصندوق الواحد (سعة 18-20 كيلو) وفقاً للمواسم، ويتم بيعها في السوق المحلية للتجزئة وللتصدير بقيمة مضاعفة للكيلو.

هذا ينطبق أيضاً على الإنتاج من البيض، حيث تباع كرتونة البيض الواحدة من مربى الدواجن الصغار بتكلفة قدرها 7 إلى 13.5 شيقل للكرتونة الواحدة، ويقوم الوسيط بإضافة 2 شيقل على كل كرتونة في مقابل نقلها للتوزيع، وفي المحلات التجارية يضاف عليها 2 شيقل للربح، لتصبح في النهاية بسعرها الحالي في السوق بقيمة 17-19 شيقل، دون الأخذ بعين الاعتبار الهامش الضئيل لربح المنتج (المزارع)، حيث يقوم الوسيط بشرائها في كثير من الأحيان بسعر 7 شيقل، ليصبح هامش الربح للوسيط أكثر بكثير من المزارع الذي قد يتكبد الخسارة في موسم معينة.

ويوصي المرصد بما يلي:

- لا بد من تطوير وتفعيل استراتيجية زراعية تحتوي على أسس مستدامة لإنتاج زراعي يخدم السوق الفلسطينية في إطار مقاطعة السلع الإسرائيلية، وتوفير سلع آمنة بسعر مناسب للمستهلك، مع هامش ربح معقول للمزارع، وذلك عبر دعم حكومي سخي لقطاع الزراعة.
- لا بد من استشارة كافة المزارعين وخصوصاً صغار المزارعين، لتكون الحلول المطروحة متفق عليها وتخدم المزارع الفلسطيني دون إلحاق أضرار به.
- محاربة المنتجات "الإسرائيلية" كافة وبشكل جدي وحقيقي حتى لا تدمر بنية الزراعة في فلسطين، وبما يعيد للإنتاج المحلي أن يصبح أولوية في الاستهلاك.
- إعفاء المزارعين من الرسوم والضرائب المفروضة عليهم.
- لا بد من تفعيل صندوق درء المخاطر وتعويض المزارعين المتضررين من قرارات الاحتلال.
- في السنوات القادمة، من الممكن أن يتم إعادة توزيع الحصص السوقية داخل فلسطين بحيث يصبح الاستهلاك المحلي هو الأساس الذي يعتمد عليه المزارعين في تحقيق الربح على حساب التصدير.
- مقاطعة البضائع يجب أن تطبق على كافة المنتجات الإسرائيلية، وألا يكون هنالك محاباة في اختيار منتجات المقاطعة.

- إن عملية الاستثمار بالمخلات إذا كانت على حساب المياه الفلسطينية لا بد من إعادة النظر بها، إذ لا بد من الموازنة بين استهلاك المياه لصناعة المخلات وبين إيجاد بدائل تصنيع متوازنة.
- الفلسطينيون إذا ما أوردوا السير في عملية المقاطعة والاعتماد على الإنتاج المحلي بشكل يضمن كرامتهم، عليهم الاستغناء عن زراعة بعض الفواكه والخضراوات غير الأساسية، ومنها الاستوائية والتي تزرع في فلسطين بحكم أن مناخها متنوع، ذلك حرصاً على عدم استنزاف أهم مدخل من مدخلات الإنتاج الزراعي وهو المياه.